## «الأنباء» تنشر تقريره بعنوان «آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009»

# البنك الدولي: لا خطر على دول الخليج فاحتياطياتها المالية الكبيرة قادرة على حمايتها من التقلّبات في 2010

إعداد: أحمد يوسف

قال أحدث تقارير البنك الدولي عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي اندلعت شرارتها الأولى في الولايات المتحدة في منتصف العام 2007 وتمخضت عن أول ركود عالمي منذ الحرب العالمية الثانية، إنها ضربت بآثارها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأدت إلى تفاقم الآثار المترتبة على الزيادة العامة في أسعار السلع الأولية التي بلغت أوج ذروتها في منتصف العام 2008. ولا يوجد توافق في الآراء بشأن أسباب هذه الأزمة النادرة الحدوث. ومن المتفق عليه بصفة عامة أن مزيجا من عوامل انخفاض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وقوة الطلب العالمي وخاصة في بلدان الأسواق الصاعدة، والفوائض الضخمة في الحساب الجاري لبعض البلدان، قد أعطت زخما لدورات الازدهار الوهمي المسماة بفقاعات السوق في تجارة المساكن، والسلع الأولية، وأسواق الأوراق المالية. فكان أن شهدت جميع هذه الأسواق، بمجرد تزامن صعودها، انخفاضات حادة في الأسعار خلال عامي 2007 و2008. وكانت لهذه السلسلة من الأحداث آثارها المباشرة على التطورات الاقتصادية في العام 2008 وعلى الآفاق الاقتصادية المستقبلية للمنطقة في عامي 2009 و2010.

يهدف التقرير الذي صدر تحت عنوان «آخر التطورات والآفاق الاقتصادية المستقبلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2009» وحصلت «الأنباء» على نسخة منه إلى استعراض الآثار المترتبة على هذه الأزمة الثلاثية في مجالات الغذاء والوقود والهزات المالية بالنسبة لبلدان هذه المنطقة. ويستعرض الفصل الأول مجريات هذه الأزمة في العام 2008 والشهور القليلة الأولى من العام 2009. وفيما يلي التفاصيل:

يناقش الفصل الاول من التقرير تأثير البيئة الاقتصادية العالمية والتدابير التي اتخذتها بلدان المنطقة للتصدي للآثار الأولية لهذه الأزمة الثلاثية. ويعرض الفصل الثاني الآفاق الاقتصادية المستقبلية لبلدان المنطقة في عامي 2009 و2010، مع مناقشة السياسات المتصور أن من شأنها الحد من وطأة تأثير الأزمة المالية العالمية على هذه المنطقة. أما الفصل الثالث فيتجاوز نطاق الشواغل القصيرة الأمد إزاء الأزمة الراهنة ليناقش العوامل الهيكلية المؤثرة على قابلية تعرض بلدان المنطقة للصدمات ومرونتها وقدرتها على الاستجابة للأزمات في المستقبل.

وتتمثل استنتاجات التقرير الرئيسية ما يلي:

(1) يتوقف تأثير الأزمة على مدى تأثر وتفاعل بلدان المنطقة مع الأسواق والسلع الأولية وكذلك أوضاعها وسياساتها الاقتصادية الكلية المبدئية.

(2) كان تأثير الأزمة العالمية على القطاعات المالية في المنطقة محدودا، ويصدق ذلك أيضا على بلدان مجلس التعاون الخليجي التي كانت قطاعاتها المالية أكثر انفتاحا على المراكز المالية العالمية ولكنها كانت في وضع جيد أتاح لها القدرة على مواجهة الأزمة بفضل الاحتياطي المالي من فوائض إيرادات النفط السابقة.

(3) من حيث التأثير على الاقتصاد الحقيقي، تمكنت المنطقة من تحقيق الاستقرار بصورة جيدة في العام 2008، حيث ظل متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي ثابتا بينما انخفض النمو في المناطق الأخرى.

(4) وستواجه جميع بلدان المنطقة تقريبا في الفترة القادمة مخاطر بالغة من حيث تعرض الاقتصاد الحقيقي لآثار سلبية، وسوف تتعزز قدرة البلدان على استعادة الانتعاش في مرحلة ما بعد الأزمة في حال اغتنامها فرصة هذه الأزمة في تخفيف اختناقات البنية التحتية وإعادة هيكلة برامج إعانات الدعم المالي المفتقرة إلى الفاعلية والباهظة التكلفة في الوقت نفسه.

(5) أدت هذه الأزمة الأخيرة، مثل سابقاتها، إلى إبراز الحاجة الملحة إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية جرت مناقشة الكثير منها في تقارير سابقة من أجل الحد من قابلية بلدان المنطقة للتعرض للمخاطر وتحسين مرونة استجابتها لأية هزات في المستقبل.

### الآثار المبكرة للأزمة

ولفت التقرير إلى أن الآثار المبكرة للأزمة المالية العالمية على النظام المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كانت أوضح ما تكون في بلدان مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط والمرتفعة الدخل نتيجة لقوة صلاتها وروابطها مع الأسواق المالية العالمية. وفي معظم البلدان الأخرى في المنطقة، لم يتأثر القطاع المصرفي بدرجة كبيرة حتى اليوم، نتيجة بشكل رئيسي لمحدودية اندماجه في الأسواق المالية العالمية، إذ شهدت أسواق الأوراق المالية في بلدان الخليج العربية انخفاضا حادا في الربعين الأخيرين من العام 2008، انعكاسا للاتجاهات السائدة في الأسواق الناضجة. وكان هبوط أسعار الأسهم أقل حدة في البلدان الأخرى في المنطقة. كما تعرضت الصناديق السيادية في المنطقة، ومعظمها في بلدان مجلس التعاون الخليجي، لبعض الخسائر في استثماراتها في المؤسسات المالية العالمية. وتشير بعض التقديرات الأولية لمجلس العلاقات الخارجية إلى أن هذه الصناديق السيادية الخليجية قد خسرت، في المتوسط، 27٪ من قيمة المحفظة الاستثمارية فيما بين ديسمبر من العام 2007 وديسمبر 2008، وبلغت الخسائر أوجها 40٪ في الصناديق الكثيفة الاستثمار في أسهم رأس المال العالمية. وزادت أسعار الفائدة على الاقتراض بالنسبة لبلدان المنطقة بنفس قدر ارتفاعها بالنسبة لبلدان الأسواق الصاعدة الأخرى. إلا أن بلدان المنطقة تمكنت من تفادي اللجوء إلى أسواق السندات الدولية في الجزء الأخير من العام 2008 نتيجة للأوضاع الجيدة عموما لموازين المدفوعات قبل الدخول في الأزمة أو بفضل المرونة النسبية لإيرادات السياحة، وتحويلات المغتربين والمهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر. تماسكت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة جيدة في عام 2008 تجاه أثر الأزمة على الاقتصاد الحقيقي، فقد شهدت المنطقة ككل ارتفاعا طفيفا في نمو إجمالي الناتج المحلي الذي بلغ 6,1٪ في العام 2008 مقابل 5,6٪ في العام السابق. وكانت مرونة المنطقة إزاء الأزمة في عام 2008 مناقضة بشكل واضح لواقع الحال في المناطق النامية الأخرى التي انخفض النمو فيها عن مستوياته في عام 2007. إذ استفاد النمو في المنطقة في عام 2008 من ارتفاع أسعار النفط خلال ذلك العام في المتوسط رغم الهبوط الحاد الملحوظ في أسعار النفط في النصف الثاني من العام، فضلا عن الاستفادة من قوة نمو قطاع التشييد والبناء. ولكن علامات الضعف المتزايد باتت واضحة في الربع الأخير من العام 2008 والشهور الأولى من العام 2009.

### التدهور الاقتصادي

وقال التقرير ان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهدت تدهورا في أوضاعها الاقتصادية في عام 2009 بالمقارنة بعام 2008 وهو تدهور يتمثل في الهبوط الحاد في النمو الاقتصادي العام من 6,1٪ في عام 2008 إلى حوالي 2,2٪ في عام 2009. ويأتي هذا الهبوط الحاد على النقيض تماما من الوضع في عام 2008 عندما تمكنت المنطقة من تحقيق معدل نمو يضاهي مثيله في العام السابق 2007 بينما شهدت جميع المناطق الأخرى انخفاضا في نمو معدلات إجمالي ناتجها المحلي في عام 2008. علاوة على ذلك، ورغم الانخفاض المتوقع في نمو إجمالي الناتج المحلي في عام 2009، من المتوقع أن يكون معدل النمو في المنطقة قريبا من المتوسط الخاص بالبلدان النامية البالغة نسبته 2,1٪ في عام 2009. ويتوقع أن ينتعش بشكل متواضع إلى 4٪ في عام 2010، كما انه من المتوقع أن يشكل الاستهلاك العام جانبا كبيرا من مساندة نمو إجمالي الناتج المحلي في المنطقة في عامي 2009 و2010 ـ الذي يدعمه الإنفاق في إطار محفزات المالية العامة ـ في مواجهة الانخفاضات الحادة في الاستثمار الخاص والصادرات. وسوف تتدهور أرصدة الحساب الجاري وأرصدة المالية العامة بصورة حادة في معظم البلدان، وهو ما يعزى إلى حد كبير للانخفاض بنسبة 50٪ في أسعار النفط عن مستواها في العام السابق. ورغم ذلك ستشهد بعض البلدان تحسنا في أرصدة الحساب الجاري لأن ركود الطلب المحلي سيؤدي إلى تخفيض الواردات بدرجة أكبر بصورة ملموسة من انخفاض الصادرات. وسينخفض الحيز المالي العام بدرجة كبيرة بسبب استمرار حكومات المنطقة في دفع إعانات دعم الأسعار والزيادات في الأجور الملتزم بها في عام 2008 استجابة للزيادات الحادة في أسعار الغذاء والوقود أو بذل جهود مضنية لتمويل محفزات إضافية من المالية العامة في سياق تدابير التصدي للأزمة المالية.

وعن احتمالات التضخم بالنسبة للعديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قال التقرير انه بمثابة الجانب الحسن نوعا ما في الأزمة المالية العالمية في عام 2009 وربما في عام 2010، ولكن ذلك لن يكون كافيا لمنع الآثار الاجتماعية الخطيرة للأزمة. حيث يشير الواقع الى أن انخفاض أسعار السلع الأولية العالمية، بما في ذلك المواد الغذائية وتعزيز الدولار مقابل العملات الدولية الرئيسية، قد ساهم في خفض مؤشرات أسعار المستهلك في بلدان المنطقة. ومع ذلك، فرغم انخفاض حدة التضخم، إلا أن 2010 وبسبب الأزمة المالية في العام الذي سبقه فقد أدى التباطؤ الاقتصادي إلى إضعاف قدرة المنطقة الخائرة أصلا على خلق الوظائف وفرص العمل في القطاع الخاص، وتتوقع منظمة العمل الدولية زيادة في معدل البطالة قدرها حوالي 25٪ في الشرق الأوسط و13٪ في بلدان شمال أفريقيا في عام 2009 قياسا على عام 2007 على المستوى القطري، سوف يتفاوت الأثر الاقتصادي للتباطؤ العالمي تبعا لدرجة الاندماج والتكامل الاقتصادي مع المناطق الشديدة التأثر أو مدى الاعتماد على السلع الأولية المتأثرة بالأزمة. علاوة على ذلك، فإن قدرة البلدان على الاستجابة سوف تتوقف على حيزها المالي وقدرتها المؤسسية على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية والهيكلية السليمة. وبالنسبة للبلدان غير المصدرة للنفط المرتبطة بصلات اقتصادية قوية ببلدان مجلس التعاون الخليجي و/أو المعتمدة على المعونات(وهي الأردن ولبنان وجيبوتي والضفة الغربية وقطاع غزة)، قال التقرير انها ستشهد ركودا في التدفقات المالية من بلدان مجلس التعاون وتواجه تحديات تعبئة المعونات اللازمة في الوقت الذي تعاني فيه بلدان المصدر من آثار الأزمة. ومن المتوقع بالنسبة لبلدان هذه المجموعة تباطؤ النمو في المتوسط إلى 2,5٪ و4,2٪ في عامي 2009 و2010 مقابل 6,1٪ في عام 2008. وسوف ينخفض التضخم إلى ما يتراوح بين 5 و6٪ من مستواه المرتفع البالغ 12,5٪ في عام 2008. وقد دخلت هذه البلدان في خضم الأزمة وهي تعاني من ضعف الأطر الاقتصادية الكلية المتسمة بارتفاع العجز المالي، وارتفاع مستويات المديونية، والمراكز الخارجية الحرجة. وسوف يظل متوسط أرصدة المالية العامة لهذه المجموعة سلبيا في عامي 2009 و2010 (عند حوالي – 4٪ و– 2,6٪ على التوالي، مقابل – 8,4٪ في عام 2008). وسيبقى رصيد الحساب الجاري سالبا في المتوسط، بعد تحسنه خلال عام 2008، ويصل إلى –9,9٪ و– 6,9٪ من إجمالي الناتج المحلي على التوالي في عامي 2009 و2010. وسيكون تحسن الأرصدة المالية والخارجية مدفوعا بالسياسات الانكماشية في غياب الحيز المالي اللازم لتطبيق حوافز مالية تنشيطية كبيرة.

أما قدرة بلدان هذه المجموعة على التصدي للقوى الانكماشية المترتبة على الأزمة فأكد التقرير على أن ذلك يعتمد على الحصول على تدفقات خارجية جديدة أو مد أجل الديون المستحقة، مع القيام في الوقت نفسه بترشيد أنماط الإنفاق العام. وفي ظل انكماش أسواق الأسهم وانخفاض أسعار النفط المؤدي لتقليل الثروة الشخصية في بلدان مجلس التعاون الخليجي والحد من فرص توظيف العمالة الأجنبية، تشير التقارير إلى انخفاض تحويلات المغتربين والمهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر من قبل بلدان الخليج في بعض بلدان هذه المجموعة. علاوة على ذلك، فإن عودة العمال المهاجرين في بلدان الخليج إلى أوطانهم سوف يشكل تحديات من منظور توظيفهم والسياسة الاجتماعية.

وبالنسبة للاقتصادات المتنوعة الصادرات المتمتعة بروابط تجارية وسياحية قوية مع أوروبا وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (المغرب وتونس ومصر)، قال التقرير ان هذه البلدان أوضاعها الاقتصادية الكلية جيدة نسبيا قد واجهت الأزمة، ولمست في البداية تأثيرا محدودا للأزمة على أنظمتها المالية، ولكنها الآن تعاني من تأثير كبير على الاقتصاد الحقيقي نتيجة لتعمق الانكماش في الأسواق الرئيسية المستوعبة لصادراتها في أوروبا. ويتوقع انخفاض النمو إلى حوالي 4٪ في عام 2009 و3,9٪ في عام 2010. ويمكن احتواء التضخم عند حوالي 5,2٪ في عام 2009 و4,3٪ في عام 2010. ومن المحتمل أن عوامل الانكماش في الاتحاد الأوروبي، وانخفاض تدفق السياح، وضعف تحويلات المغتربين والمهاجرين، سوف تحدث تقليصا حادا للمؤسسات والشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الموجهة نحو التصدير في عامي 2009 و2010. ويتوقع أن يظل متوسط العجز المالي في عامي 2009 و2010 عند مستواه البالغ 4,5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008. ولكن استمرار الأزمة يمكن أن تكون له آثار بالغة وسيئة لأن ضعف الطلب على الصادرات يؤثر على فرص العمل في المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير، ولاحتمال ارتفاع معدل البطالة الذي سيفرض ضغوطا إضافية على المالية العامة حيث تسعى الحكومات إلى تقديم حوافز مالية للشركات للحفاظ على الأسر المعيشية المتأثرة أو لتقديم تحويلات الدخل إليها. ومن المتوقع أن يصل عجز الحساب الجاري في المتوسط إلى حوالي 5٪ من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2009 و2010. وفي وسع بلدان هذه المجموعة البناء على سجل إنجازها الجيد في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية السليمة والإصلاحات الهيكلية من أجل تعبئة التمويل اللازم لتنفيذ السياسات المعنية بمواجهة التقلبات الدورية. علما بأن أوضاع السوق تؤدي على الأرجح إلى تقييد التمويل. وتتعرض المالية العامة لآثار في الوقت الراهن، وليس من الواضح ما إذا كانت الحكومات ستكون في وضع يتيح لها إصدار سندات سيادية لأن الفروق في أسعار السندات مازالت مرتفعة (وإن كانت قد انخفضت بصورة ملحوظة قياسا على مستويات ذروتها في عام 2008). ويتوقع أن تزيد الحكومات من اعتمادها على الاقتراض المحلي والحصول على تمويل خارجي من المصادر العامة.

### اختبار الصمود والتصدي

وقال التقرير انه سيتم اختبار قدرة بلدان المنطقة على الصمود والتصدي من واقع عمق الأزمة العالمية وتوقيت الانتعاش العالمي. علما بأن هناك ثلاثة مخاطر جديرة بتسليط الضوء عليها. فأولا، كلما زاد عمق الانكماش العالمي وطال أمده أكثر من المتصور حاليا أو طال انتظار الانتعاش العالمي، فإن ذلك من شأنه استمرار انخفاض الطلب على صادرات المنطقة من الهيدروكربون والسلع المصنعة. وحتى إذا تحول النمو العالمي إلى نمو موجب في عام 2010، فسيظل مستوى إجمالي الناتج المحلي دون إمكاناته الكاملة نتيجة للطاقة الفائضة الكبيرة والتصحيحات الضرورية لأنماط الاستهلاك العالمي. وثانيا، فإن الميول الحمائية غير المتوقفة أو غير المكبوحة من قبل الشركاء التجاريين للمنطقة أو فيما بين بلدانه يمكن أن تعرض للخطر مساهمة المنطقة في تحقيق الانتعاش العالمي من خلال التجارة فضلا عن التأثير على آفاق النمو والتشغيل في المنطقة على المدى القصير.

وثالثا، توجد مخاطر أن يؤدي التدهور الحاد أو المستمر للاقتصاد الحقيقي للمنطقة إلى التأثير على القطاع المالي من خلال الآثار الناشئة من حلقة المعلومات التقييمية. وفي حال استمرار الأزمة وتأثيرها على المركز المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التصدير وبالتالي الشركات المحلية الأخرى، فإن الخطر يكمن في احتمال تدهور الميزانيات العمومية للبنوك بسبب ظهور أو تزايد القروض غير العاملة.

في النصف الثاني من العام 2009 وفي عام 2010، سوف تعتمد قدرة بلدان المنطقة على تحمل ومواجهة اثر الأزمة، إلى حد كبير، على العمق والمدى الزمني للانكماش الاقتصادي العالمي. وتفترض الإسقاطات والتوقعات في هذا التقرير أن الانتعاش العالمي سيحدث في عام 2010. إلا أنه لا يمكن أن نعتبر ذلك أمرا مسلما به ومفروغا منه. وطبقا للسيناريو القائل بأن الأزمة ستخف حدتها في عام 2010 ولن تتعمق، فإن أسعار النفط يمكن أن تبقى أعلى من المستويات التي من شأنها مساعدة بلدان مجلس التعاون الخليجي على تفادي أي مشاق أو صعوبات حتى إذا ظل النمو الاقتصادي ضعيفا. وبعيدا عن بلدان مجلس التعاون، من المحتمل أن تشهد كل مجموعات البلدان الأخرى صعوبات كبيرة، حتى ولو خفت شدة الأزمة في عام 2010. فلن يبقى النمو الاقتصادي منخفضا فحسب، بل ستتقوض بفعل طول الأزمة قدرة الحكومات على تخفيف أثرها على الأسر المعيشية والعمال.

وبموجب تصور أن الأزمة لن تخف حدتها في عام 2010 وأنها سوف تزداد عمقا، فإن جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك بلدان مجلس التعاون الخليجي، يمكن أن تشهد تراجعا خطيرا في قدرتها على التحمل نتيجة لانخفاض كل من أسعار السلع الأولية والصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المغتربين والمهاجرين.

### الكساد العالمي

وقال التقرير ان الخيارات المعنية على صعيد السياسات بتخفيف أثر الكساد العالمي الحالي معالجة انكماش الحيز المالي تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أوضاعا مختلفة من حيث الجزء المتبقي من الحيز المالي وبالتالي القدرة على تخفيف أثر الأزمة المالية في الشهور القادمة. ويستخدم هذا التقرير مستويات العجز المالي والدين العام لتقييم الحيز المالي. ويشير ذلك إلى أن نصف بلدان مجلس التعاون الخليجي (قطر، وسلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة) لديها حيز مالي بمستويات مريحة، في حين أن بلدان النصف الآخر (البحرين، والمملكة العربية السعودية، والكويت) إما لديها بعض الحيز المالي الذي ربما يخضع لقيود ناشئة من العجز المالي المتواضع(الكويت) أو لديها فائض مالي محدود (المملكة العربية السعودية، والبحرين).

وفي إطار استشراف المستقبل، ألمح التقرير الى أن هذه البلدان سوف تحتاج إلى الاعتدال في استخدام المتبقي من الفائض المالي. ولدى جميع البلدان الأخرى المصدرة للنفط، باستثناء العراق، بعض الحيز المالي

البقية ص 35

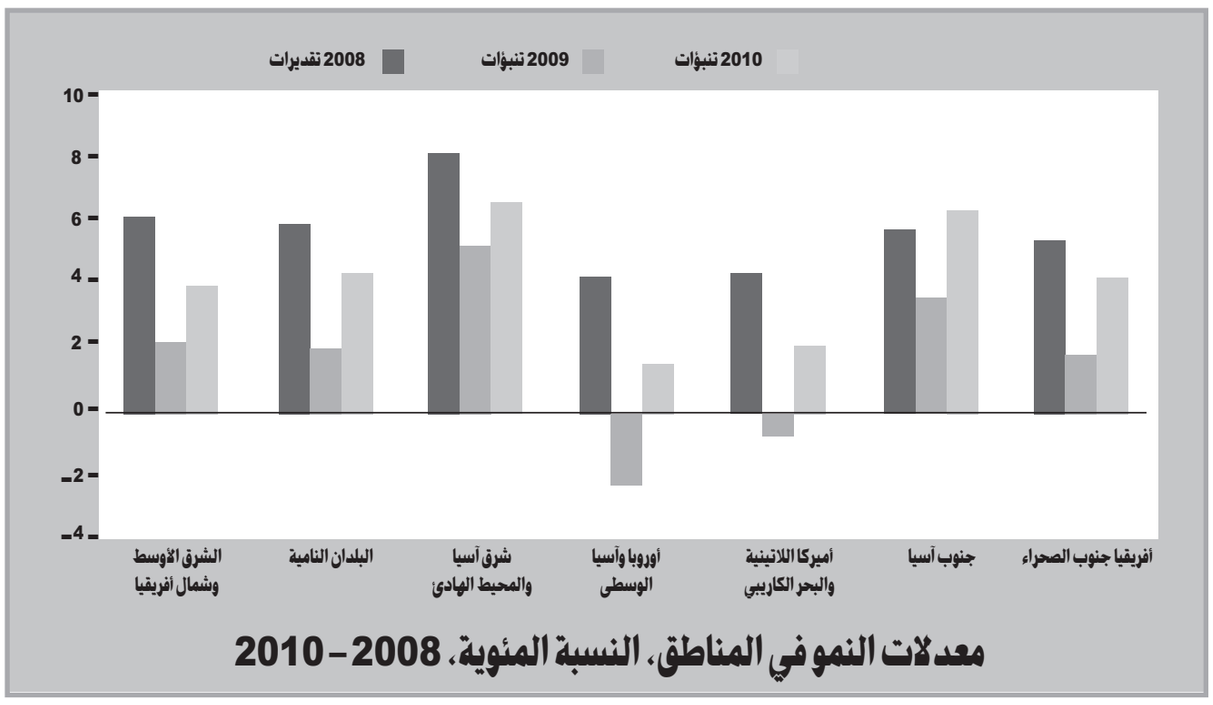


معدلات النمو في المناطق، النسبة المئوية، 2008 – 2010

## المنطقة تماسكت بصورة جيدة في 2008 تجاه آثار الأزمة على الاقتصاد الحقيقي بنمو إجمالي الناتج المحلي 6,1٪ في 2008 مقابل 5,6٪ في العام السابق

## أعلى نسبة تضخم عالميا بالمنطقة نتيجة للارتفاع القياسي في أسعار المواد الأولية

أكد التقرير على انه عندما ضربت الأزمة المالية بلدان المنطقة في منتصف العام 2008، كانت بلدان عديدة في المنطقة مازالت ترزح تحت وطأة آثار أزمة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية والوقود. إلا أن ارتفاع أسعار الوقود كان مفيدا للبلدان المصدرة للنفط، حيث مكنها في العام 2008 من تحقيق فوائض متراكمة بصورة غير مسبوقة، فضلا عن تعزيز موقف البلدان الخليجية المصدرة للنفط كمصادر للاستثمار العالمي. ولذا فإن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2008 وثباتها بشكل واضح عند حوالي 50٪ من مستوى الذروة الذي بلغته في منتصف العام 2008 لا يشكل حتى الآن تهديدا خطيرا للبلدان المصدرة للنفط وإن كانت بعض البلدان غير الخليجية المصدرة للنفط في حاجة إلى ارتفاع أسعار النفط من أجل بلوغ مستوى أسعار التعادل نظرا لارتفاع تكلفة الإنتاج في هذه البلدان. وبالنسبة للبلدان المصدرة للسلع غير النفطية في المنطقة، فإن الزيادة المهولة في أسعار الوقود كانت شديدة الوطأة على فواتير الاستيراد في هذه البلدان، ناهيك عن تأثيرها الكبير على الإنفاق من المالية العامة حيث تقوم معظم هذه البلدان بتقديم إعانات مرتفعة المستوى لدعم أسعار الوقود.

وقد شعرت بلدان المنطقة أيضا بالآثار المترتبة على ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وعلى النقيض من سلسلة الطفرات السابقة في أسعار السلع الأولية، فإن موجة الارتفاعات المفاجئة الأخيرة في الأسعار (2003 إلى 2008) شملت جميع مجموعات السلع الأولية. فقد زادت أسعار السلع الأولية بطريقة متزامنة بدءا من العام 2003 واستمرت في الصعود على مدى قرابة خمس سنوات.

علما بأن توقيت الزيادة في الأسعار الزراعية يوضح في الحقيقة وبقوة الآثار الناجمة عن أسواق الطاقة. ونظرا لأن منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا مستورد كبير للمواد الغذائية، فإن الأثر التضخمي لارتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية كان أعلى في هذه المنطقة منه في أي منطقة أخرى في العالم حيث تعزى أسباب ما نسبته 25٪ من التضخم في المنطقة، فيما بين ديسمبر من العام 2005 وديسمبر من العام 2007، إلى الأسعار الدولية للغذاء، أي أكثر من ضعف المستوى في المنطقة الأكثر تأثرا بعد المنطقة. فارتفاع أسعار الغذاء والوقود لم يسفر عن ضغوط على الأوضاع المالية للأسر المعيشية والحكومات فحسب، بل أدى أيضا إلى خلق توترات وقلاقل اجتماعية في بعض البلدان في سياق ردود أفعال المستهلكين تجاه ارتفاع التضخم.

## الاقتصاد الحقيقي يفقد أنجع أدواته بانفصال القطاع المالي

قال التقرير ان البنوك تهيمن على القطاعات المالية في البلدان غير الخليجية، بالإضافة إلى أن المؤسسات المالية غير المصرفية الموجودة تعتبر غير متطورة إلى حد كبير. ونتيجة لذلك، فإن مجموعة الأدوات المالية لإدارة المخاطر بدءا من منتجات التأمين إلى المشتقات المالية ليست متاحة للأسر المعيشية والشركات. ويستخدم عدد قليل من شركات القطاع الخاص الائتمانات المصرفية لتمويل الاستثمار، فبدلا من ذلك تعتمد الشركات بشكل رئيسي على الأرباح المحتجزة. ويعني انفصال القطاع المالي عن الاقتصاد الحقيقي فقدان واحدة من أنجع الأدوات التي يستخدمها الاقتصاد لتخفيف المخاطر من خلال السياسة النقدية. وبصفة أكثر عمومية، فإن القطاع المالي المتطور بصورة جيدة الذي يقدم مصادر تمويل متنوعة لكل من الأفراد ومنشآت الأعمال لتخفيف المخاطر والتأمين ضد التعرض للأخطار، والذي يمكن أن تقترض منه الأسر المعيشية والشركات لتخفيف آثار الانكماش والركود الاقتصادي يعتبر مصدرا حاسم الأهمية لمرونة الاقتصاد بمفهومها الأوسع نطاقا، أي قدرته على تخفيف وإدارة آثار الصدمات والتكيف مع الأوضاع المتغيرة في اقتصاد ديناميكي. رغم أن الاندماج في الأسواق المالية العالمية المحدود خارج نطاق بلدان مجلس التعاون الخليجي قد انطوي على آثار مالية محدودة نسبيا بسبب الأزمة الراهنة، إلا أن تنويع الأصول المالية في بلدان المنطقة سوف يستفيد على المدى الأطول من تحرير القطاعات المالية. فتنويع الأصول دوليا قد أتاح للكثير من بلدان مجلس التعاون إمكانية استثمار فائضها النفطي في أصول أجنبية، وبالتالي تفادي إثقال كاهل الأسواق المحلية الصغيرة بفوائض هائلة واجتناب حدوث فورة وبلوغ مستويات محمومة للنشاط الاقتصادي والزيادات الوهمية والمصطنعة لقيمة الأصول (فقاعات الأصول). علاوة على ذلك، أتاح تنويع الأصول لتلك البلدان استقطاب الاستثمارات الأجنبية وجذبها إلى قطاعات الهيدروكربون وخلق مراكز رئيسية دولية للتمويل، والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة، وأنشطة الأعمال.

تواجه المنطقة أيضا مخاطر التعرض الطويل الأمد للصدمات التجارية. فالصادرات شديدة التركز في عدد قليل من السلع والمنتجات. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، ينبع أكثر من 85٪ من الصادرات السلعية من صادرات الوقود. كما أن درجة تركز الصادرات مرتفعة في البلدان الفقيرة في الموارد في المنطقة، حيث إن الجزء الأعظم من الصادرات إما عبارة عن منتجات أولية أو منتجات الصناعات المتسمة بانخفاض هيكل التكنولوجيا مثل الملابس والأحذية والمنسوجات. هذا ولم يشهد تركز الصادرات أي انخفاض كبير على مدى الخمس عشرة سنة الماضية. ونتيجة لذلك، تأتي المنطقة في صدارة المناطق المعرضة لصدمات أسعار السلع الأولية. وتواجه المنطقة أيضا مخاطر تجارية في جانب الواردات، ويرجع ذلك إلى اعتماد المنطقة بشكل مكثف على الواردات الغذائية.